الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/L.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
19 February 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: المسائل المستجدة: العوامل الاجتماعية للتنمية المستدامة

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)*، **: مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

الصحة البصرية أداة لتمكين الأشخاص

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٩٨/٦٨ وإلى سائر القرارات السابقة المتعلقة بالصحة العالمية والسياسة الخارجية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** ووفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

200214 200214 14-23900 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعيد تأكيد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من حيث العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، وحق كل فرد في مستوى معيشة ملائم يضمن الصحة والرفاه له ولأسرته،

وإذ يضع في اعتباره أن منظمة الصحة العالمية تقدر أن ٢٨٥ مليون شخص في العالم يعانون من ضعف البصر وأن السببين الرئيسيين لضعف البصر هما عدم علاج اضطرابات الانكسار الضوئي والإصابة بداء الساد بأنواعه، وأن هذا الضعف أكثر شيوعا لدى كبار السن وفي الشرائح الأفقر من السكان،

وإذ يشير إلى قرار جمعية الصحة العالمية ٦٦-٤ المعنون ''العمل على توفير صحة العين للجميع: خطة عمل عالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩''، الذي يقر بأن من الممكن على الصعيد العالمي الوقاية أو العلاج من نسبة تبلغ ٨٠ في المائة من جميع حالات ضعف البصر، وأن نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من ضعاف البصر في العالم يعيشون في البلدان النامية، وكذلك إلى سائر قرارات جمعية الصحة العالمية التي تقر بالصلة القائمة بين الفقر والعمى، وأن العمى يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا يرهق كاهل الأسر والمجتمعات والبلدان، وبخاصة البلدان النامية،

وإذ يدرك أن الفقر يمكن أن يؤثر في ضعاف الناس الذين يعانون من ضعف البصر ويزيد من احتمال عدم حصولهم على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية ويجعلهم بالتالي أكثر عرضة للانعزال والاعتلال الصحي وللمشاكل الاقتصادية،

وإذ يؤكد أهمية خطة العمل العالمية المتعلقة بتوفير صحة العين للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي تشجع على وضع سياسات وخطط وبرامج وطنية متكاملة في مجال صحة العين وعلى تنفيذها في سبيل زيادة توفير صحة العين للجميع وتشجع على إقامة شراكات فعالة لتحسين صحة العين، مع مراعاة المبادئ المترابطة المتمثلة في كفالة الاستفادة للجميع والإنصاف، وحقوق الإنسان، والممارسة القائمة على الأدلة، والنهج القائم على دورة الحياة، وتمكين الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر،

١ - **يقر** بأن الأشخاص المصابين بضعف البصر ينبغي أن يكون بوسعهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مجتمعهم؛

٢ - **يسلم** بالدور الرائد لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة الرئيسية المعنية بالصحة، بما في ذلك أدوارها ومهامها في ما يتعلق بالسياسة الصحية ضمن إطار ولايتها؛

٣ - **يشجع** الحكومات على إيجاد وتعزيز خدمات الرعاية الصحية للعيون وعلى دمجها في نظام الرعاية الصحية القائم على جميع المستويات، وذلك لكفالة أفضل رؤية ممكنة لجميع الأشخاص، وبالتالي الإسهام في تحسين نوعية حياة الفرد والمجتمع وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية المواتية لهما؛

٤ - **يرحب** بمعاهدة مراكش للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ''لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات''، التي تم توقيعها في المغرب، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتي تعد أول معاهدة دولية تركز على الاستثناءات من حقوق التأليف لتيسير إيجاد نُسخ من الكتب وغيرها من الأعمال المشمولة بحقوق التأليف يمكن الاطلاع عليها، ويسلم بما تتيحه من إمكانية لتمكين الأشخاص ضعاف البصر وكفالة استفادتهم من التعليم، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في التصديق عليها؛

٥ - **يسلم** بأن الصحة البصرية تسهم إسهاما كبيرا في نوعية حياة جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، وفي تمكينهم، من خلال تعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات الناجمة عن ضعف البصر بتمكينهم من محاربة الفقر من حيث إتاحة فرص العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر؛

٦ - **يشجع** الحكومات على إقامة وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والبرامج والأنشطة المجتمعية الرامية إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للعيون لجميع الناس، مع توخي تعزيز الإدماج الاجتماعي أيضا؛

٧ - **يشجع** الدول والجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون والشراكة في سبيل تنفيذ خطة العمل العالمية المتعلقة بتوفير صحة العين للجميع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، مع مراعاة الصلة القائمة بين الصحة البصرية والتمكين والمشاركة من أجل الإدماج الاجتماعي؛

٨ - **يحيط علما** بالمناقشات الدائرة بشأن العوامل الاجتماعية للتنمية المستدامة باعتبارها المسألة المستجدة لعام ٢٠١٤، ويسلم بأهمية الصحة البصرية في هذا الصدد؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يحيل مضمون هذا القرار إلى منظمة الصحة العالمية.